IUGJEPS
Vol 27, No 4, 2019, pp 68 -94

ISSN 2410-5198

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية

تاريخ الإرسال (2019-03-26)، تاريخ قبول النشر (2019-05-13)

واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني دراسة ميدانية لمنتسبي نقابة المهندسين الزراعيين- فرع اربد- المملكة الاردنية الهاشمية

اسم الباحث: د. بلال احمد ميتاني * 1

1 اسم الجامعة والبلد: جامعة عجلون الوطنية /المملكة الاردنية الهاشمية

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: D_bilal_m@yahoo.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني - نقابة المهندسين الزراعيين فرع اربد . وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من الاعضاء المنتسبين للنقابة من خلال الاعتماد على أسلوب الاستبانة كأداة قياس واختبار الفرضية الرئيسية للدراسة بانه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نقابة المهندسين فرع اربد تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد اداة الدراسة تراوحت بين (3.35 -3.46) بدرجة تقييم متوسطة لجميع أبعاد اداة الدراسة، جاء في المرتبة الأولى البعد " الاخلاقي" ، وفي المرتبة الثانية جاء البعد "الخيري" ، وفي المرتبة الثالثة جاء البعد "الاقتصادي" ، وجاء في المرتبة الرابعة البعد "القانوني" . وتطرقت الدراسة لبعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء تلك المؤسسات واكتسابها للمسؤولية الاجتماعية وكان من ابرزها أن تتبني مؤسسات المجتمع المدني لمضامين المسؤولية الإجتماعية لما لها من اهمية في تحقيق العديد من الأهداف المجتمعية منها والمنظمية.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية ، مؤسسات المجتمع المدني ، ابعاد المسؤولية الاجتماعية .

The Application Of Social Responsibility In Civil Society Institutions, Agricultural Engineers Association – Irbid Branch

Abstract:

The aim of this study is to identify the reality of the application of social responsibility in civil society institutions, Agricultural Engineers Association – Irbid Branch. The study was conducted on a random sample of the members of the association by relying on a questionnaire as a tool for measuring and testing the main hypothesis of the study: there is no significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) to apply the dimensions of social responsibility in the Agricultural Engineers Association – Irbid Branch attributed to personal and functional characteristics of the sample. The results of the study indicate that the Arithmetical Means of the responses of the sample members on the dimensions of the study tool ranged between 3.35 - 3.46 with a medium rating of all the dimensions of the study tool. The first rank was the "moral" dimension, the second was "charity" dimension, the third was the "economic" dimension, and the fourth was the "legal" dimension. The study dealt with some of the recommendations and suggestions that can contribute to improving the performance of these organizations and their acquisition of social responsibility. The most prominent of these recommendations is that civil society institutions should adopt the social responsibility implications for their importunacy in achieving many societal and organizational goals

Keywords: Social Responsibility, Civil Society Institutions, Dimensions of Social Responsibility.

مقدمة

لقد شهدت السنوات الاخيرة تناميا وحضورا فاعلا لمنظمات المجتمع المدني. وانعكس تأثيرها على كافة المستويات خاصة في اطار مساهمتها الوطنية في التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن الاهمية بمكان فهم الادوار الاجتماعية التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني باختلاف اسماءها ومسمياتها ان تلعبها في عملية التنمية، وذلك انطلاقا من ان التنمية لم تعد حكرا على المؤسسات الحكومية فقط . وفي هذا السياق يتعين على هذه المؤسسات أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها، إذ إن هذه المسؤولية هي في المقام الأول رسالة صدق وخدمة إنسانية من قبل المؤسسة تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال تناول مشكلات معينة في بيئة معينة وإيجاد حلول عملية وعلمية وذلك باعتبار ان هذه المؤسسات تمثل بيوت خبرة .

ومن هنا تسعى هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة نقابة المهندسين الزراعيين – فرع اربد- في انشطة المسؤولية الاجتماعية والخدمات المجتمعية باعتبارها جزء من مؤسسات المجتمع المدني ، حيث سيتم إلقاء الضوء على ماهية المسؤولية الاجتماعية ، وكيفية تفعيل دورها في تحقيق التنمية المنشودة في المجتمع، وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم أساسية على المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وأهم المبادئ التي ترتكز عليها، والتعرف على أهم أسباب تنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المجتمع.

مشكلة الدراسة واسئلتها

في ظل تسارع وتيرة التطورات في مجال الادارة والأعمال في العصر الحديث يبرز مفهوم المسؤولية الاجتماعية كجزء أصيلاً في الفكر الإداري للمؤسسات بشكل عام، حيث اخرج هذا المفهوم المنظمات من عزلتها الداخلية كنظام مغلق إلى نظرة حديثة تقوم على اساس انها نظام مفتوح تتعامل و تتفاعل مع البيئة الخارجية . وهذا التفاعل أفرز أدوارا جديدة اجتماعية وبيئية للمنظمات في تقديم خدماتها تجاه مجتمعها. بالتالي يمكن صياغة المشكلة هنا في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع تطبيق مؤسسات المجتمع المدني للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر منتسبي نقابة المهندسين الزراعيين فرع اربد؟

كما وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المسؤولية الاجتماعية؟
2- ما أكثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية تطبيقا؟

أهمية الدراسة

يمكن تناول اهمية الدراسة من ناحيتين وهما الناحية العلمية والناحية العملية

الأهمية العلمية للدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة لموضوع المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بشكل عام حيث اصبح العائد الاجتماعي للمنظمات يتقدم على باقي العوائد في اطار الادوار المختلفة التي تقوم بها تلك المنظمات، بالإضافة الى لفت الانتباه إلى أهمية تبني و ممارسة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني في ظل الدور والمكانة الذي تلعبه هذه المؤسسات على مستوى المجتمع الاردني والبيئة التي تعمل فيها وتأثيرها كذلك على المنتسبين اليها و على العاملين بتلك المؤسسات.

الأهمية العملية للدراسة

يمكن ان تسهم هذه الدراسة في مساعدة المعنيين في مؤسسات المجتمع المدني بتقديم تصورات واقعية واكثر فاعلية لبرامج المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى تحسين نوعية الحياة في المجتمع و زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع ، كما وتسعى هذه الدراسة للمساهمة في تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة للنجاح في تبني وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

أهداف الدراسة

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيها في العصر الحديث
- التعرف على أبعاد المسؤولية الاجتماعية واثرها في تحسين صورة المنظمة امام المجتمع
- التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات المجتمع المدني ومدى الالتزام بها من وجهة نظر منتسبي نقابة المهندسين الزراعيين فرع اربد
- دور المسؤولية الاجتماعية في القوة التأثيرية لمؤسسات المجتمع المدني في المجتمع المحلي في مدينة اربد

رابعا: حدود الدراسة

عمومية هذه الدراسة تتوقف على عدة عوامل وهي كالتالي:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة للتعرف على مدى تطبيق ابعاد المسؤولية الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني في محافظة إربد\ الاردن

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على عينة عشوائية من منتسبي نقابة المهندسين الزراعيين فرع اربد .

الحدود المكانية: تطبق هذه الدراسة على نقابة المهندسين الزراعيين في محافظة إربد\ الاردن .

الحدود الزمنية: طبقت هذه الدراسة في سنة 2018.

خامسا: متغيرات الدراسة

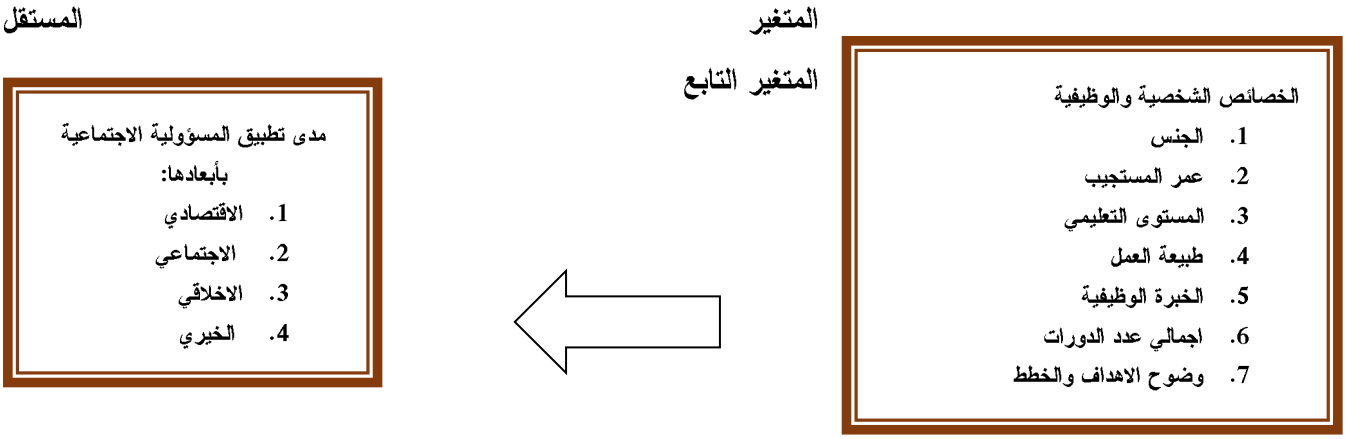

الشكل رقم (1) : من اعداد الباحث

سادسا: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة في معالجة المشكلة من خلال الفرضية الرئيسية الاتية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نقابة المهندسين فرع اربد تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نقابة المهندسين فرع اربد تعزى لمتغير الجنس لأفراد العينة

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نقابة المهندسين فرع اربد تعزى لمتغير العمر لأفراد العينة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نقابة المهندسين فرع اربد تعزى لمتغير المستوى التعليمي لأفراد العينة

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نقابة المهندسين فرع اربد تعزى لمتغير طبيعة العمل لأفراد العينة.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نقابة المهندسين فرع اربد تعزى لمتغير الخبرة الوظيفية لأفراد العينة

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نقابة المهندسين فرع اربد تعزى لمتغير اجمالي عدد الدورات لأفراد العينة

الفرضية الفرعية السابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نقابة المهندسين فرع اربد تعزى لمتغير وضوح الاهداف والخطط لأفراد العينة.

الدراسات السابقة

لتكوين صورة ادق حول موضوع الدراسة حاول الباحث الحصول على دراسات سابقة في موضوع المسؤولية الاجتماعية ونورد اهم الدراسات ذات الصلة وهي كما يلي:

1. **دراسة القريوتي، واخرون، (2014)بعنوان (دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية).**

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية بأبعادها ا المختلفة الاهتمام بالعاملين، والتركيز على العملاء، وحل المشكلات الاجتماعية، والاهتمام بالبيئة، والمنافسة الشريفة، والمساهمة في الخطط التنموية في تحقيق الميزة التنافسية في (شركة زين للاتصالات الخلوية)، وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك أدوارا إيجابية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية في شركة زين للاتصالات الخلوية، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من التركيز على العميل، والاهتمام بحل المشكلات الاجتماعية ، والاهتمام بالعاملين، والاهتمام بالبيئة والمنافسة الشريفة، والمساهمة في دعم الخطط التنموية في تحقيق الميزة التنافسية في الشركة المبحوثة. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد البرامج التدريبية للعاملين في الشركة

المبحوثة لتعريفهم باستراتيجية المسؤولية الاجتماعية ، وأهميتها ، ودورها في تحقيق التميز ، وبضرورة تعاون جميع، الشراكات العاملة في هذا القطاع بوضع، استراتيجية وطنية واضحة تسهم في تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، الذي تمارس أعمالها فيه . كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية(المسؤولية نحو البيئة ، المسؤولية نحو المستهلكين، المسؤولية نحو المجتمع، المحلي)على تحقيق الميزة التنافسية(تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد)في الشركات الصناعية الأردنية .

2. دراسة الزريقات، (2012) بعنوان (أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية)

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن تصورات العاملين في المصارف التجارية الأردنية لأبعاد التوجه الاستراتيجي ذات مستوى مرتفع، وأنّ تصوراتهم للمسؤولية الاجتماعية ذات مستوى متوسط ،وأنه يوجد أثر لأبعاد التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وأن أبعاد التوجه الاستراتيجي تفسر ما مقداره (36.8%) من التباين في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

وأوصت الدارسة بضرورة العمل على إيجاد ثقافة تنظيمية تعزز أبعاد التوجه الاستراتيجي في البيئة التنظيمية، والارتقاء بهذهِ الاستراتيجيات إلى المستويات العليا المرغوب بها، من خلال تطوير مهارات العاملين وتوفير رؤية استراتيجية واضحة المعالم لقطاع المصارف وأهدافه، لما لها من أثر في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

3. دراسة التميمي، (2010) بعنوان(:واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في التسويق للشركات المنتجة لمستحضرات التجميل) .

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع، تبني المسؤولية الاجتماعية في التسويق للشركات المنتجة لمستحضرات التجميل، والتحقق من وجود علاقة بين تبني المسؤولية الاجتماعية ونمط تبنيها. ولهذا الغرض فقد تام اعتماد الأنماط الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية الاتية(الاقتصادي ، الاجتماعي ،المتوازن) وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 225 مديرا من أصل 270 من مديري الوظائف الرئيسة في الشركات المذكورة، ولاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تبن للمسؤولية الاجتماعية في التسويق، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المسؤولية الاجتماعية في التسويق مع كل نمط من أنماط تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات المنتجة لمستحضرات التجميل. وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة تعزيز تبني المسؤولية الاجتماعية، والتركيز على التبني من خلال الأفعال التي تقوم بها المنظمات.

4. دراسة الباحثان الروابدة و عبابنة (2010) بعنوان "مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها في المؤسسات العامة في الاردن"

هدفت الدراسة للتعرف الى مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية نحو العاملين و المستفيدين والمجتمع المحلي والمعوقات التي تواجه تطبيقها في المؤسسات العامة بالأردن من خلال تحليل اتجاهات العاملين فيها، وقد اختيرت ثماني مؤسسات عامة بطريقة قصدية. وتوصلت الدراسة لبعض النتائج منها ان ممارسة المؤسسات العامة الاردنية للمسؤولية الاجتماعية كانت بدرجة متوسطة كما تبن ان ما يقارب ثلثي المبحوثين ذكروا عدم وجود قسم او وحدة متخصصة في المسؤولية الاجتماعية ،وان اهم المعوقات التي تواجه تطبيق مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العامة فهي قلة الدعم المادي ونقص البرامج التدريبية

.واوصت الدراسة بأهمية تقديم القطاع الحكومي توفير حوافز واعفاءات ضريبية وتشريعية للمؤسسات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية وضرورة دعم الادارات العليا في المؤسسات العامة بتقديم الدعم المالي وتوفير برامج تدريبية ذات علاقة بالمسؤولية الاجتماعية.

5. دراسة (Skudiene, Vilte, 2012) بعنوان:(**The Contribution Of Corporate Social Responsibility To Internal Employee Motivation,)**

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على التحفيز الداخلي للموظفين . واشارت نتائج الدراسة التي أجريت في لتوانيا إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية الداخلية، والخارجية للشركات ترتبط بشكل إيجابي مع التحفيز الداخلي للموظفين وأن المسؤولية الاجتماعية الداخلية للشركات تكون أقوى للتحفيز الداخلي للموظفين، من جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية الخارجية للشركات . وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية للشركات، أشارت النتائج أن الأنشطة المتعلقة بالعملاء لها علاقة أقوى مع التحفيز الداخلي للموظفين من المجتمعات المحلية والشركاء التجاريين المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات .وأن أضعف العلاقة هي بين التحفيز الداخلي للموظفين وشركاء الأعمال المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

6. دراسة(Al-Dmour &A. Askar, 2011) بعنوان : **The Impact Of Corporate Social Responsibility On Companies Perceived Performance)**

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الذي كان موضوع (الاهتمام الأكاديمي لعدة سنوات، إذا كان هناك تأثير للمسؤولية الاجتماعية للشركات على أداء الأعمال المتصورة لمجموعتين من الشركات في الأردن، الشركات المحلية والأجنبية .وقد تشابك اثنان من أكثر الاسئلة لهذه المسالة، وهي التعرف على مدى ما كانت الشركات تمارس المسؤولية الاجتماعية للشركات ومستوى ممارستها، . وتم استخدام الاستبانات كمنهجية بحث واستنتجت الدراسة أنه تم تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الشركات مع وجود اختلافات في ممارسات الجزء البيئي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أظهرت الشركات الأجنبية التنفيذ الايجابي في حين أظهرت الشركات المحلية التنفيذ السلبي للمسؤولية الاجتماعية في الجانب البيئي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث القطاعات التي تم دراستها وتحليلها والفترة الزمنية التي تم تناولها، وفي أن الدراسة الحالية تناولت ابعاد المسؤولية الإجتماعية من وجهة نظر منتسبي نقابة المهندسين الزراعيين في مدينة اربد باعتباره جزء اساسيا من مؤسسات المجتمع المدني في المملكة الاردنية الهاشمية. لذلك جاءت مكملة للنقص في الدراسات السابقة .ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1. الجانب التطبيقي والذي تم على فرع نقابة المهندسين الزراعيين في مدينة اربد المملكة الأردنية الهاشمية.
2. تطبيق نموذج المسؤولية الإجتماعية على احدى مؤسسات المجتمع المدني لما له من دلالة واضحة على الدور الريادي والطليعي لهذه المؤسسات.

الاطار النظري

المسؤولية الاجتماعية

لم يعد تقييم المنظمات بجميع انواعها يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك المنظمات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة . وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للشركات". وقد أدركت مؤسسات المجتمع المدني إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل هموم المجتمع والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات فقد ذكر السكارنة (2009) ان البنك الدولي عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال":على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم و عائلاتهم و المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد" وذكر الصيرفي(2007) ان المسؤولية الاجتماعية تعني "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه" وعليه يمكن القول ان المسؤولية الاجتماعية لها بعدين احدهما داخلي يتمثل في اسهام المنظمة بتطوير العاملين وتلبية تطلعاتهم المشروعة والاخر خارجي يتمثل بمدى مساهمة المنظمة في حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع

اهمية المسؤولية الاجتماعية

المكاسب التي تجنيها منظمات الأعمال من برامج المسؤولية الاجتماعية هي ذاتها تعتبر الحجج المؤيدة للممارسة المسؤولية الاجتماعية فقد تناول البكري(2001) ابرز هذه المكاسب والمتمثلة فيما يلي"

أ- تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين و تطوير صورة المنظمة أمام المجتمع.

ب- تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين و ذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأمد الطويل، لما تحظى به منظمة الأعمال من ثقة لدى المجتمع، و ما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا.

ت- القوانين و التشريعات لا يمكنها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة في المجتمع، و لكن بوجود المسؤولية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا.

ث- إن لم تقم منظمات الأعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية و مساعدة المجتمع في معالجة و حل المشكلات التي يعاني منها فإنها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع.

ج- الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمات لتعمل في المجتمع لتتجنب المشكلات قبل أن تتفاقم و يصعب علاجها".

و لقد بين عبد الرحمن(1997)" أن أهمية المسؤولية الاجتماعية تتجلى في إضفاء تحسيناً على مناخ العمل السائد في منظمة الأعمال وتؤدي إلى إشاعة التعاون والترابط بين مختلف الأطراف . بالإضافة إلى أنها تمثل تجاوبًا فعالا مع التغييرات الحاصلة في حاجات المجتمع وانتقالها إلى الحاجات الاجتماعية وتحقيق جانب من ذاتية الفرد والمجموعة".

و قد اشار الغالبي ومنهل(2004) أن أهمية المسؤولية الاجتماعية تتضح من عدة أوجه" تتمثل في المردود المتحقق للجهات الثلاث الرئيسة التي ستجني الفائدة من هذا الالتزام وهي المجتمع والدولة والمنظمة .فبالنسبة للمنظمة، تتمثل في المردود المادي

والأداء المتطور والقبول الاجتماعي والعلاقة الإيجابية مع المجتمع وغيرها. أما المجتمع إن العائد الذي سيتحقق له جراء إهتمام منظمات الأعمال على إختلاف أنواعها بتبني نمط معين من المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يلخص بالآتي

1. .زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالإنتماء من قبل الأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب وغيرهم.

2. الإستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الإجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال.

3. تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية.

4. إزدياد الوعي بأهمية الإندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

5. تحسين التنمية السياسية إنطلاقًا من زيادة التثقيف بالوعي الإجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا يساهم بالإستقرار السياسي والشعور بالعدالة الإجتماعية.

6. كون المسؤولية الإجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل وهذه تزيد من الترابط الإجتماعي وإزدهار المجتمع على مختلف المستويات.

وأخيرًا، فإن الدولة هي أحد المستفيدين الرئيسيين من إدراك منظمات الأعمال لدورها الإجتماعي، حيث أن هذا سيؤدي إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمي والإجتماعية الأخرى بالإضافة إلى أن عوائد الدول ستكون أفضل بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الإجتماعية المختلفة ورفد الدولة بمستحقاتها من الضرائب والرسوم والمساهمة في القضاء على البطالة والتطور التكنولوجي وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعًا بعيدًا عن تحمل منظمات الأعمال الخاصة دورها في هذا الإطار .

وعليه يمكن القول ان المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تعني التزام المؤسسات باحترام كل القوانين و التعليمات التي تحمي العاملين والمتعاملين وكذلك المجتمع والبيئة ، لا بل تذهب الى ابعد من ذلك لتشمل كل الجهود المبذولة بشكل تطوعي من جانب المؤسسات لموظفيها والعاملين معها وللبيئة والمجتمع الذي تعمل به.

كما و أن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال يحقق لها العديد من الفوائد يقف في مقدمتها تحسين صورة المنظمة بالمجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وافراد المجتمع بصورة عامة خاصة إذا اعتبرنا المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمنظمة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجود المنظمة مفترضين أن ما ينص عليه القانون من أعمال اجتماعية مطلوبة من منظمات الأعمال هو في حقيقه الأمر مسؤولية اجتماعية في حدودها الدنيا لأن خرقها يضع المنظمة أمام مساءلة قانونية.

ابعاد المسؤولية الاجتماعية

تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي، والبيئي، وتتركز في بعض المجالات خاصة العمل الاجتماعي ، مكافحة الفساد ، التنمية البشرية ، التشغيل والمحافظة على البيئة

وقد اشار المعاني، وأخرون (2011) الى ان المسؤولية الاجتماعية تتمثل في مجموعة الأنشطة، أو الالتزامات الطوعية أو غير الطوعية التي تتطلع بها المنظمة ، وتفي ببعض الاحتياجات التي قد لا تعود بالمنفعة المباشرة على المؤسسة سواء أكان هذا

الاضطلاع اختياراً أم تنفيذاً للقوانين والأحكام و ذكر سويدان(2010) الى سعى المؤسسات المسؤولة اجتماعياً نحو الاهتمام بالمجتمع من خلال الجمع بين الاهتمامات الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية، والإنسانية في استراتيجياتها التسويقية، وقد تم الاعتراف بالجانبين الاقتصادي والقانوني قبل فترة طويلة من الزمن ولكن الجانبين : الأخلاقي والإنساني لم يحظيا بالتقدير إلا مؤخراً .

ووفقا Carroll (1991) فإن نجاح منظمات الأعمال الريادية في القيام بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بأربعة أبعاد رئيسة، تتمثل في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والقانوني، وهي على النحو التالي:

أ- البعد الاقتصادي المتعلق بتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع والحد من البطالة.

ب- البعد الاجتماعي المتعلق بتحقيق رفاهية المجتمع.

ت- البعد البيئي المتعلق بتقديم ما يخدم البيئة.

ث- البعد القانوني الذي يختص بالالتزام بالقوانين والأنظمة الذي تعمل المنظمات في ظله، وأن تقوم بتنفيذ الأعمال الشرعية، وعدم القيام بالأعمال المخلة بالأنظمة.

وقد اشار البكري (2001) الى ان المنظمات و من خلال اهتمامها بالجوانب الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية، والإنسانية (الأعمال الخيرة)عند بناء استراتيجيتها التسويقية تسعى لأن تكون أكثر مواطنة ، ومساهمة بالمجتمع، فالبعدان الاقتصادي والقانوني هما الجوانب المسلّم بها في أعمال المنظمات، ومنذ فترة طويلة، وبالتالي فهما يمثلان القاعدة المادية لبناء هيكل المسؤولية الاجتماعية ، بينما يمثل البعدان :الأخلاقي والإنساني الأكثر حداثة، ومعاصرة في تعامل منظمات الأعمال وتوجهها في علاقتها، وتفاعلها مع المجتمع

وسنقدم كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية على النحو الاتي:

أولا :البعد الاقتصادي

لقد اوضح الحموري و رولا (2015) الى ان البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لا يشير إلى الربح، كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات ، مثل الحكومة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، و حماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي" .

وعليه أصبحت منظمات المجتمع المدني مطالبة بتوفير البيئة الآمنة الملائمة المجهزة والمهيأة لتحفز موظفيها للعمل والإبداع، واتاحة الفرصة لهم بالتعلم والتدريب المستمر الذي يمكنهم من تحقيق تطلعاتهم وخدمة مجتمعاتهم. واشار الفيحان وسلمان(2012) " الى ان هذا البعد يختص بتوفير فرص عمل وخلق مناخ مناسب للعمل لأفراد المجتمع، وتوفير بنية أساسية لهم للعمل؛ لتفجير الطاقات واختبار الأفكار الجديدة، مما يساهم في تطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم داخل المنظمات"

إن خلق فرص عمل سيساهم بشكل كبير بتوطين الوظائف والحد من نسبة البطالة في صفوف المنتسبين للنقابات، وبالتالي هدر كبير لطاقات المجتمع البشرية العاطلة التي تشكل عبئا ثقيلا على كاهل المجتمع والاقتصاد، لذا تمثل قضية خلق فرص عمل جديدة إحدى متطلبات المنظمات الريادية، التي تتطلب المزيد من الاهتمام بوضع السياسات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة والحد من تفاقم معدلاتها أو محاولة تخفيض نسبتها.

ثانيا: البعد القانوني

يقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة و قوانين حماية المستهلك ويحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبل المنظمات وبالشكل الذي يعزز و يساهم في الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين بمختلف أجناسهم وأعراقهم وأديانهم مثل حق الأمان، وحق سماع الراي وحق الحصول على المعلومات .وكذلك منع الاضرار بالبيئة من خلال الاستخدام التعسفي للموارد أو التلوث الحاصل في الماء و الهواء والتربة.

حيث اشار البكري(2006) الى ان البعد القانوني" يمثل التزام المنظمة بالقوانين، والتشريعات، والأنظمة التي تسنها الدولة التي تعد بمثابة تشجيع ، والتزام المنظمات بأن تنتهج أسلوب مسؤول ، ومقبول في أنشطتها، ومخرجاتها المقدمة للمجتمع، وأن لا ينتج عنها أي ضرر، ولا ينعكس هذا الاسلوب على حدود علاقة المنظمة مع المجتمع، فقط ، بل يعمل على حماية المنظمات بعضها من بعض من جراء أساليب المنافسة غير العادلة التي قد تحصل.

ثالثا: البعد الأخلاقي

يعنى هذا البعد أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين. وقد اشار ابو النصر(2015) لبعد المسؤولية الاخلاقية للمنظمة "بقيامها بعمل الصواب وليس الخطأ او بعمل ما هو صحيح وعادل مع عدم الاضرار بالآخرين ،وتشمل كذلك مراعاة القيم والاخلاقيات المهنية وقيم واخلاقيات العمل والادارة ،وعلى المنظمة ان تحترم وتلتزم وتطبق مواثيق الشرف او الدساتير الاخلاقية للمهن التي ينتمي اليها العاملون بها".

إن المؤسسات وهي تحاول أن تعزز السلوك الأخلاقي يفترض بها أن تعرف وتعي طبيعة تطور الالتزام الأخلاقي للعاملين فيها، كما يفترض على المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية ، فالأخلاق أصبحت بمثابة الأساس في الاقتصاد وأصبحت من الدعائم والركائز التي يقوم عليها الاقتصاد، لأن المؤسسات أدركت بأن الأخلاق لم تعد مسألة هامشية بل إحدى شروط النجاح لتحسين صورة المؤسسة في المجتمع وقبولهم لها.

رابعا : البعد الخّيري

هو قرار المنظمة الطوعي في المساهمة بتوفير المصادر المادية من أجل تحقيق رخاء ورفاه المجتمع . وهي تنطوي على الهبات و المنح التي تصرف لتحقيق أهداف أساسية كقضايا مكافحة الفقر و مكافحة الأمية والوقاية من الامراض ، ومساعدة المؤسسات التعليمة و الثقافية و الخيرية ، وتشجيع العمل التطوعي لموظفيها

وهو رسالة صادقة وخدمة إنسانية تخدم بها المؤسسة مجتمعها من خلال تحسين جوانب حياته والمشاركة في حل مشكلات معينة ودعم القضايا التي تتعلق بالبيئة والمجتمع. واشار المعاني، وآخرون(2011)

الى ان البعد الخيّر للمسؤولية الاجتماعية لقطاع العمل "يعتبر اختياريا ومن الصعب الحكم عليه والتحقق منه، وهو جزء مهم من دور المنظمات الذي يجب أن تلعبه على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، ويرتبط بمبدأ تطوير نوعيه الحياة بشكل عام ، ومساهمة الشركات ، والمنظمات في حل المشاكل الاجتماعية بوصفها جزءاً من المجتمع، والمشاركة في المناسبات، والأعياد من جهة و في النكبات، والحوادث التي تصيب المجتمع من جهة أخرى".

وهي غالبا ما تكون على شكل مبادرات طوعية غير ملزمة للمؤسسة تبادر بها بشكل إنساني وتطوعي، وليس من المتطلبات الضرورية للمؤسسة إلا أنه يدعم الثقة ويعزز صورة المؤسسة في المجتمع من خلال النشاطات والأعمال التي تقوم بها لخدمة المجتمع.

مفهوم المجتمع المدني

شغل المجتمع المدني في الأردن مكانة مرموقة خلال العقدين الأخيرين، حيث بدأ في لعب أدواراً جديدة تتمثل في اعتباره شريكا للحكومة والقطاع الخاص في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجتاح البلاد. ويعتبر مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم جدالاً ونقاشاً ويكتنفه شيء من الغموض، وقد ظهر أكثر من مساهمة لتعريف المجتمع المدني ويعد التعريف الذي قدمه سعد الدين (www.eicds.org) من أقدم التعريفات وأكثرها انتشاراً في الوطن العربي، حيث عرف المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال القائم بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالحها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف". وقد جمع هذا التعريف ثلاثة أركان أساسية، هي: الطوعية، أي الفعل الإرادي الحر للأفراد؛ والتنظيم الجماعي والابتعاد عن الفردية؛ ثم الركن الأخلاقي والسلوكي الذي يجب أن يميز المجتمع المدني من خلال قيم الاحترام المتبادل والتوافق والسلمية في حل النزاعات وعدم اللجوء إلى العنف وإدارة الاختلاف والتنوع". كما أن مهدي(www.alsabaah.com) عرّف المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".

مكونات المجتمع المدني

فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي:

- ✓ النقابات المهنية والعمالية
- ✓ الحركات الاجتماعية
- ✓ الجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية
- ✓ نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- ✓ النوادي الرياضية والاجتماعية
- ✓ مراكز الشباب والاتحادات الطلابية
- ✓ الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
- ✓ المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- ✓ الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر
- ✓ مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية

سمات المجتمع المدني

ذكر الحوراني، واخرون،(2004) ان المجتمع المدني في الأردن يتسم بعدة سمات وهي كما يلي:"

1. ضعف مستويات المشاركة الشعبية: بالرغم من أن المجتمع المدني يشكل إحدى أهم الدعامات الرئيسية للتحول الديمقراطي والانفتاح السياسي، إلا أن غالبية مؤسسات المجتمع تفتقر للممارسة الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد والشفافية في أطرها الداخلية وممارساتها العملية، فالعديد من مؤسسات المجتمع المدني تغيب عنها الانتخابات الدورية التنافسية، حيث يتم تجديد غالبية الهيئات الإدارية من خلال التزكية وهذا ما يفسر استمرار بعض الهيئات الإدارية لفترات طويلة. كما أن مشاركة أعضاء الهيئات العامة تتسم بالضعف لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات والأندية، وتقتصر هذه المشاركة في كثير من الأحيان على المشاركة في انتخاب شخص أو فئة معينة دون المشاركة في الأنشطة التي تنفذها المنظمة
2. اتساع المجتمع المدني كمياً: شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في عدد مؤسسات المجتمع المدني.
3. الجمعيات تشكل الجزء الأكبر من مؤسسات المجتمع المدني، وغالبية هذه الجمعيات تعمل تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية، ويقتصر نشاطها على العمل الخيري الاجتماعي، ولا تحاول ممارسة أنشطة ذات تأثير سياسي، وتنأى بنفسها عن الأنشطة ذات الطابع السياسي التي قد تدخلها في خلاف مع الحكومة.
4. ضعف الاستدامة والديمومة: شهدت الفترة الماضية تراجع نشاطية العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي كانت حتى فترة ليست ببعيدة ناشطة ومؤثرة في الحياة العامة، ويعود هذا إلى ضعف الإمكانات المادية وعدم قدرتها على تمويل أنشطتها في ظل ضعف مصادر التمويل أو عدم توافرها، باستثناء النقابات المهنية التي تتمتع بموارد مالية ضخمة، في حين تعاني غالبية مؤسسات المجتمع المدني الأخرى من حالة عدم استقرار في مواردها المالية، فالدعم الذي تقدمه الدولة لا يمكنها من القيام بدورها، فتتجه إلى الاعتماد على التمويل الأجنبي الذي يخضع لترتيبات صارمة. وباتساع قاعدة منظمات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، أصبح التمويل الاجنبي يخضع لمنافسة كبيرة
5. مركزية المجتمع المدني: تتركز غالبية مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والنشطة في العاصمة عمان، واهمال باقي المحافظة وخاصة المناطق الأقل نمواً وتنمية، ما يساهم في خلق فوارق تنموية كبيرة لصالح المركز على حساب الأطراف. وتشير البيانات إلى أن أكثر من نصف منظمات المجتمع المدني يتواجد في العاصمة عمان، ويتوزع النصف الآخر على باقي المحافظات
6. التغيير الجذري في نشاطية مؤسسات المجتمع المدني: فلقد كانت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية هي الأكثر نشاطاً وحركة وتأثيراً خلال المرحلة من الخمسينيات إلى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً جديداً بزيادة تأثير دور مؤسسات مجتمع مدني مثل جمعيات حقوق الإنسان ومراكز الدراسات والتي باتت تلعب دوراً متنامياً في نشر الوعي والثقافة الديمقراطية والمدنية
7. ضعف التشبيك والتحالف بين مؤسسات المجتمع المدني: تعاني مؤسسات المجتمع المدني من ضعف في التنسيق والتشبيك فيما بينهما، ومن ضعف في إقامة تحالفات وطنية منسجمة، الأمر الذي يحرمها من إيجاد جماعات ضاغطة ومؤثرة على أصحاب ومؤسسات صنع القرار. ويعود السبب في ذلك إلى سيادة ثقافة المنافسة والصراع على حساب ثقافة التوافق والإجماع، وإلى غياب الأطر الديمقراطية الحقيقية التي تميز المجتمع المدني، إضافة إلى طغيان الشخصنة على قيادته.
8. غياب مبادئ الحكم الرشيد: تغيب مبادئ الحكم الرشيد عن أداء بعض مؤسسات المجتمع المدني من شفافية ومساءلة ومشاركة وإجراءات مالية وإدارية واضحة وهذا يؤثر على نظرة الدولة للمجتمع المدني."

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (120) مهندس زراعي من منتسبي نقابة المهندسين الزراعين، تم اختيارهم بطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة والبلغ (2470) مهندس ومهندسة . وقد قام الباحث بإجراء عدة زيارات ميدانية، وقام بتوزيع (180) استبانة على المهندسين الزراعين، استرد منها (125) وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن هناك (5) استبانة غير صالحة للتحليل الاحصائي، بهذا فقد بلغ عدد عينة الدراسة (120) ، جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

جدول رقم (2) :توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية(ن= 120)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	89	74.2
	انثى	31	25.8
	المجموع	120	100.0
العمر	أقل من30سنة	8	6.7
	31-40سنة	34	28.3
	41-50سنة	45	37.5
	51سنة فأكثر	33	27.5
	المجموع	120	100.0
المستوى التعليمي	بكالوريوس	82	68.3
	ماجستير	26	21.7
	دكتوراه	12	10.0
	المجموع	120	100.0
طبيعة العمل	قطاع عام	104	86.7
	قطاع خاص	7	5.8
	لا يعمل	9	7.5
	مجموع	120	100.0
الخبرة الوظيفية	أقل من 10سنوات	33	27.5
	11-20 سنة	48	40.0
	21-30 سنة	32	26.7
	31 سنة فأكثر	7	5.8
	المجموع	120	100.0
إجمالي عدد الدورات	أقل من 4	63	52.5

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
التدريبية	4-8 دورة	40	33.3
	9-13 دورة	12	10.0
	14 فأكثر	5	4.2
	المجموع	120	100.0
وضوح اهداف النقابة وخططها وبرنامجها في تطبق المسؤولية الاجتماعية	اهدافها لا تنص اطلاقا	17	14.2
	اهدافها تنص كليا	32	26.7
	اهدافها تنص جزئيا	71	59.2
	المجموع	120	100.0

يظهر من الجدول رقم (2) ما يلي:

بلغ عدد الذكور في العينة (89) بنسبة مئوية (74.2%)، بينما بلغ عدد الإناث (31) بنسبة مئوية (25.8%). وبلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر (37.5%) للفئة العمرية (41-50 سنة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (6.7%) للفئة العمرية (اقل من30 سنة). بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي (68.3%) للمؤهل العلمي (البكالوريوس)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (12%) للمؤهل العلمي (دكتوراه). وبلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير طبيعة العمل (86.7%) للعاملين بالقطاع العام، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (5.8%) للعاملين بالقطاع الخاص. و بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير الخبرة الوظيفية (40%) لأصحاب الخبرة من (11-20 سنة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (5.8%) لأصحاب الخبرة من (31 سنة فاكثر). و بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير إجمالي عدد الدورات التدريبية (52.5%) للذين شاركوا باقل من 4 دورات تدريبية، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (4.2%) للذين شاركوا بأكثر من 14 دورات تدريبية. وبلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير وضوح اهداف النقابة وخططها وبرنامجها في تطبق المسؤولية الاجتماعية (59.2%) يعتبرون ان اهداف و خطط وبرامج النقابة واضحة جزئيا على تطبق المسؤولية ، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (14.2%) يعتبرون ان اهداف و خطط وبرامج النقابة غير واضحة اطلاقا على تطبق المسؤولية.

ثبات أداة الدراسة: Reliability test

يقصد بثبات أداة الدراسة استقرار النتائج واعتماديتها وقدرتها على التبؤ أي مدى التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان تم تطبيقها أكثر من مرة في ظروف مماثلة ، وقد تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، إذ يقيس مدى التناسق في إجابات المبحوثين عن كل الأسئلة الموجودة في المقياس، كما يمكن تفسير (ألفا) بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل على ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (0-1) وتكن قيمته مقبولة عند (60%) وما فوق، وفي دراسات أخرى تكون مقبولة عند (70%) وما فوق والجدول التالي يبين ذلك(Sekran, 2000).

الجدول رقم (3): معاملات ثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل بعد من أبعاد أداة الدراسة وللأداة ككل

البعد	عدد الفقرات	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ الفا)
الاقتصادي	7	0.86
القانوني	7	0.81
الاخلاقي	6	0.80
الخيري	7	0.80
الأداة ككل	27	0.82

يظهر من الجدول رقم (3) أن جميع قيم معاملات كرونباخ الفا كانت مرتفعة مما يدلل على أن أداة الدراسة ذات مصداقية عالية **عرض النتائج :**

يشتمل هذا الجزء على عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على الأفراد المبحوثين من المهندسين الزراعيين على فقرات الاستبانة المتعلقة بكل بعد من ابعاد الدراسة في محاولة دراسة واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني دراسة ميدانية لمنتسبي نقابة المهندسين الزراعيين، ويتم في هذا الجزء كذلك اختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النتائج.

أولاً: النتائج المتعلقة بواقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني.

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عن ابعاد اداة الدراسة والاداة ككل، الجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول(4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد "تطبيق المسؤولية الاجتماعية" مرتبة تنازليا

الرتبة	الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	3	الاخلاقي	3.46	0.73	متوسطة
2	4	الخيري	3.42	0.67	متوسطة
3	1	الاقتصادي	3.39	0.72	متوسطة
4	2	القانوني	3.35	0.70	متوسطة
الاداة ككل			3.40	0.63	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد اداة الدراسة تراوحت بين (3.35 -3.46) بدرجة تقييم متوسطة للجميع أبعاد اداة الدراسة، جاء في المرتبة الأولى البعد " الاخلاقي" بمتوسط حسابي (3.46)، وفي المرتبة الثانية جاء البعد "الخيري" بمتوسط الحسابي(3.42)، وفي المرتبة الثالثة جاء البعد "الاقتصادي" بمتوسط حسابي(3.39)، وجاء المرتبة الرابعة البعد "القانوني" بمتوسط حسابي(3.35)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة الدراسة ككل (3.40) بدرجة تقييم متوسطة . كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الدراسة عن فقرات كل بعد من

أبعاد الاداة على حدا، جداول (5-8) توضح ذلك . ومن خلال دراسة هذه النتيجة يلاحظ الباحث ان على مؤسسات المجتمع الدني بشكل عام ونقابة المهندسين الزراعيين بشكل خاص تكثيف جهودهم في مجال المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد "الاقتصادي" مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	5	تقوم النقابة بإتاحة الفرصة للمرأة بالمشاركة بالعمل والمساهمة بالإنتاج وتحقيق الاهداف	3.65	0.89	متوسطة
2	6	تلتزم النقابة بالصدق في جميع تعاملاتها الاقتصادية وبأساليب واضحة وغير ملتوية	3.59	0.98	متوسطة
3	3	تقوم النقابة بإتاحة الفرصة للمنتسبين بالتعليم والتدريب المستمر الذي يمكنهم من تحقيق طموحاتهم والمشاركة في صنع القرار والخطط والسياسات بشكل مستمر	3.51	1.01	متوسطة
4	7	تعمل النقابة على تحقيق اقصى الارباح بطرق شفافة	3.44	0.76	متوسطة
5	2	تسعى النقابة لتوفير بنية أساسية للعمل لتفجير طاقات المنتسبين واختبار الأفكار الجديدة	3.24	1.07	متوسطة
6	4	تسعى النقابة لتوطين الوظائف والحد من نسبة البطالة لدى أعضاء النقابة بشكل مستمر	3.23	0.99	متوسطة
7	1	تسعى النقابة لتوفير فرص عمل لكافة المنتسبين وخلق مناخ مناسب وآمن للعمل	3.06	1.06	متوسطة
البعد" الاقتصادي " ككل			3.39	0.72	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " الاقتصادي " قد تراوحت ما بين (3.06-3.65) بدرجة تقييم متوسطة للجميع الفقرات، كان أعلاها للفقرة (5) " تقوم النقابة بإتاحة الفرصة للمرأة بالمشاركة بالعمل والمساهمة بالإنتاج وتحقيق الاهداف "، بينما كان أدناها للفقرة (1) " تسعى النقابة لتوفير فرص عمل لكافة المنتسبين وخلق مناخ مناسب وآمن للعمل " ، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.39) بدرجة تقييم متوسطة. وهنا نلاحظ ان من الواجب على النقابة تكثيف جهودها لتوفير مزيد من فرص العمل لمنتسبيها وخصوصا في ظل وجود ما نسبته 7.5% من افراد العينة لا يعملون.

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد "القانوني" مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	تلتزم النقابة بممارسة الاعمال التي تتوافق مع القوانين المحلي السارية	3.99	0.85	مرتفعة
2	7	تراعي النقابة حقوق المنتسبين في حدود القوانين والانظمة العاملة في الاردن	3.63	0.85	متوسطة
3	**4**	تساهم في الحفاظ على البيئة من خلال القوانين والأنظمة التي تطبقها	3.54	0.80	متوسطة
4	3	تتحمل مسؤولياتها تجاه افراد المجتمع المحلي ككل ولا تميز بينهم	3.19	1.03	متوسطة
5	5	تلتزم النقابة بالقوانين التي تسعى لتوفير الرعاية الصحية للمنتسبين	3.16	0.93	متوسطة
6	6	تحترم النقابة القوانين الخاصة بالحماية من الاخطار المهنية والامراض والحوادث الناتجة عن العمل	3.07	1.08	متوسطة
7	2	تتحمل النقابة الاضرار التي قد يتعرض لها المستفيدون من خدمات اعضائها	2.89	0.86	متوسطة
		البعد" القانوني " ككل	3.35	0.70	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " القانوني " قد تراوحت ما بين (2.89 -3.99)، كان أعلاها للفقرة (1) " تلتزم النقابة بممارسة الاعمال التي تتوافق مع القوانين المحلي السارية " بدرجة تقييم مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (2) " تتحمل النقابة الاضرار التي قد يتعرض لها المستفيدون من خدمات اعضائها " بدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.35) بدرجة تقييم متوسطة. لذلك يجب على النقابة التفكير باليات لتعويض المتضررين من خدمات اعضائها او العمل على ايجاد مركز لتدريب اعضائها على كيفية تقديم الخدمات للمستفدين من المجتمع المحلي.

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد "الاخلاقي " مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	تبرز النقابة نشاطاتها واعمالها بشكل اخلاقي	3.83	0.84	مرتفعة
2	**3**	تنجز النقابة اعمالها بأسلوب يتوافق مع القيم الاخلاقية للمجتمع	3.69	0.90	مرتفعة
3	6	تسعى النقابة لمراعاة حقوق الانسان وكذلك احترام عادات وتقاليد المجتمع	3.68	0.95	مرتفعة
4	4	تمتلك النقابة دليل اخلاقي واضح ومعلن لجميع المنتسبين لديها	3.28	0.86	متوسطة
5	5	تمتلك النقابة نظاما صارما لمحاربة الفساد الاداري بشتى انواع	3.21	0.92	متوسطة
6	2	تسعى النقابة لتوفير فرص وظيفية عادلة للجميع	3.09	0.98	متوسطة
البعد" الاخلاقي " ككل			3.46	0.73	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " الاخلاقي " قد تراوحت ما بين (3.09 –3.83)، كان أعلاها للفقرة (1) " تبرز النقابة نشاطاتها واعمالها بشكل اخلاقي " بدرجة تقييم مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (2) " تسعى النقابة لتوفير فرص وظيفية عادلة للجميع " بدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.46) بدرجة تقييم متوسطة. وهنانلاحظ ان هذه النتيجة تؤكد ما توصلت اليه الدراسة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي والمتعلق بسعي النقابة لتوفير فرص عمل لكافة المنتسبين.

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد "الخيري " مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	6	تنظم النقابة حملات للتبرع للجمعيات الخيرية والأسر العفيفة والايتام	3.65	0.98	متوسطة
2	1	تقوم النقابة بتقدم هبات لدعم فقراء المجتمع المحلي	3.60	0.96	متوسطة
3	7	تقوم النقابة بعمل أيام توعوية وتدريبية مجانية للمجتمع المحلي	3.58	0.82	متوسطة
4	**2**	تساهم النقابة في حل المشاكل والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع المحلي اثناء الازمات والكوارث	3.47	0.87	متوسطة
5	5	تقوم النقابة بمكافأة المنتسبين الذين يقدمون خدمات طوعية ويشاركون بالبرامج والفعاليات للأنشطة الاجتماعية المختلفة	3.37	0.88	متوسطة

6	4	تساهم النقابة في دعم البنى التحتية للمجتمع المحلي (كتزيين الطرق والتشجير والحدائق)	3.27	0.99	متوسطة
7	3	تساهم النقابة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة	2.98	0.66	متوسطة
البعد" الخيري " ككل			3.42	0.67	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " الخيري " قد تراوحت ما بين (2.98 –3.65) بدرجة تقييم متوسطة للجميع الفقرات، كان أعلاها للفقرة (6) " تنظم النقابة حملات للتبرع للجمعيات الخيرية والأسر العفيفة والايتام "، بينما كان أدناها للفقرة (3) " تساهم النقابة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة "، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.42) بدرجة تقييم متوسطة.

ثانيا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية وما يتفرع عنها من فرضيات فرعية تم تطبيق اختبار (Independent Samples T-Test) على اداة الدراسة تبعاً لمتغير (الجنس)، كما تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA)على اداة الدراسة تبعاً لمتغيرات " الجنس ، العمر، المستوى التعليمي ، طبيعية العمل، الخبرة الوظيفية ، اجمالي عدد الدورات التدريبية ، وضوح اهداف النقابة وخططها وبرامجها والجداول من (9– 19) توضح ذلك.

الجنس

جدول (9): نتائج تطبيق اختبار(Independent Samples T-Test) عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير (الجنس)

المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
ذكر	3.48	0.66	2.17	0.03
أنثى	3.19	0.50		

يظهر من الجدول رقم (9) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول اداة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة (T) (2.17) وهي قيمة دالة إحصائيًا لصالح الذكور بمتوسط حسابي(3.48)، وبينما بلغ المتوسط الحسابي للإناث (3.19) ، وعليه ترفض الفرضية الفرعية الاولى بصيغتها الحالية و تقبل الفرضية البديلة . من هذه النتيجة نستنتج ان اغلب البرامج التي تقوم بها النقابة كان نسبة المستفيدين منها من الذكور اكثر من الاناث مما يستدعي تعزيز دور المنتسبات في هذه النقابة لتفعيل دور المرأة فيها.

العمر :

الجدول رقم (10): نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير العمر

العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
أقل من 30سنة	3.61	0.73	بين المجموعات	2.31	3	0.77	1.99	0.12
31–40 سنة	3.23	0.55	داخل المجموعات	44.89	116	0.39		
41–50 سنة	3.54	0.71	المجموع	47.20	119			
51 سنة فأكثر	3.35	0.53						

يظهر من الجدول رقم (10) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني ، حيث بلغت قيمة (F) (1.99) وهي قيمة غير دالة إحصائياً وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية بصيغتها الحالية مما يستدعي من القائمين على برامج المسؤولية الاجتماعية تنويع البرامج المقدمة ومراعاة الفروقات العمرية لأعضاء النقابة.

المستوى التعليمي:

الجدول رقم (11): نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عن مقياس واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
بكالوريوس	3.30	0.59	بين المجموعات	8.16	2	4.08	12.22	0.00
ماجستير	3.38	0.51	داخل المجموعات	39.05	117	0.33		
دكتوراه	4.18	0.65	المجموع	47.20	119			

يظهر من الجدول رقم (11) أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير المستوى التعليمي ، حيث بلغت قيمة (F) (12.22) وهي قيمة دالة إحصائياً، و عليه ترفض الفرضية الفرعية الثالثة بصيغتها الحالية و تقبل الفرضية البديلة ، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، الجدول رقم (12) يوضح ذلك.

الجدول رقم (12): نتائج تطبيق طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
بكالوريوس	3.30		0.08	*0.88

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
ماجستير	3.38			*0.80
دكتوراه	4.18			

*دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يظهر من الجدول رقم (12) أن مصادر الفروق كانت بين المستويات التعليمية (بكالوريوس، دكتوراه) والمستويات التعليمية (ماجستير، دكتوراه) عند مراجعة المتوسطات الحسابية يتبين أن الفروق لصالح المستوى التعليمي(دكتوراه) بمتوسط حسابي (4.18) ونستنتج هنا ان حملة شهادة الدكتوراه يلمسون اثر البرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها النقابة اكثر من غيرهم.

طبيعة العمل:

الجدول رقم (13): نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
قطاع عام	3.38	0.60	بين المجموعات	0.35	2	0.17	0.44	0.65
قطاع خاص	3.58	0.51	داخل المجموعات	46.85	117	0.40		
لا يعمل	3.50	1.03	المجموع	47.20	119			

يظهر من الجدول رقم (13) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير طبيعة العمل ، حيث بلغت قيمة (F) (0.44) وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وعليه تقبل الفرضية الفرعية الرابعة بصيغتها الحالية

الخبرة الوظيفية:

الجدول رقم (14): نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الخبرة الوظيفية

الخبرة الوظيفية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
أقل من 10سنوات	3.02	0.70	بين المجموعات	9.68	3	3.23	9.98	0.00
11-20سنة	3.61	0.52	داخل المجموعات	37.52	116	0.32		
21- 30 سنة	3.60	0.40	المجموع	47.20	119			
31 سنة فأكثر	2.94	0.84						

يظهر من الجدول رقم (14) أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الخبرة الوظيفية، حيث بلغت قيمة (F) (9.98) وهي قيمة دالة إحصائياً، و عليه ترفض الفرضية الفرعية الخامسة بصيغتها الحالية و تقبل الفرضية البديلة ، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، الجدول رقم (15) يوضح ذلك.

الجدول رقم (15): نتائج تطبيق طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الخبرة الوظيفية

الخبرة الوظيفية	المتوسط الحسابي	أقل من 10سنوات	11–20 سنة	21–30 سنة	31 سنة فأكثر
أقل من 10سنوات	3.02		0.59	0.58	−0.08
11–20 سنة	3.61			−0.01	*−0.67
21–30 سنة	3.60				*−0.66
31 سنة فأكثر	2.94				

*دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يظهر من الجدول رقم (15) أن مصادر الفروق كانت بين الخبرات الوظيفية (11–20 سنة، 31سنة فأكثر) والخبرات الوظيفية (21–30سنة– 31 سنة فأكثر) عند مراجعة المتوسطات الحسابية يتبين أن الفروق لصالح الخبرة الوظيفية (11–20سنة) بمتوسط حسابي (3.61).

اجمالي عدد الدورات التدريبية :

الجدول رقم (16): نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير عدد الدورات التدريبية

عدد الدورات التدريبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
أقل من 4 دورات	3.28	0.55	بين المجموعات	10.13	3.00	3.38	10.56	0.00
4–8 دورات	3.30	0.60	داخل المجموعات	37.07	116.00	0.32		
9–13 دورة	4.20	0.64	المجموع	47.20	119.00			
14 فأكثر	3.88	0.23						

يظهر من الجدول رقم (16) أن هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير عدد الدورات التدريبية ، حيث بلغت قيمة (F) (10.56) وهي قيمة دالة إحصائياً، و عليه ترفض الفرضية الفرعية السادسة بصيغتها الحالية و تقبل الفرضية البديلة ، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، الجدول رقم (17) يوضح ذلك.

الجدول رقم (17): نتائج تطبيق طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير عدد الدورات التدريبية

عدد الدورات التدريبية	المتوسط الحسابي	اقل من 4	4–8 دورات	9–13 دورة	14 دورة فأكثر
اقل من 4	3.28		0.02	*0.92	0.60
4–8 دورات	3.30			*0.90	0.58
9–13 دورة	4.20				−0.32
14 دورة فأكثر	3.88				

*دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يظهر من الجدول رقم (17) أن مصادر الفروق كانت بين عدد الدورات التدريبية (اقل من4، 9–13 دورة فأكثر) وعدد الدورات التدريبية (4–8 دورة، 9–13 دورة) عند مراجعة المتوسطات الحسابية يتبين أن الفروق لصالح عدد الدورات التدريبية (9–13دورة) بمتوسط حسابي (4.20) ونستنتج هنا ضرورة التركيز بشكل اكبر على عقد دورات تدريبية لمنتسبي النقابة وضمن اطار وجدول زمني محدد .

وضوح اهداف النقابة وخططها وبرامجها:

الجدول رقم (18): نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير وضوح اهداف النقابة

وضوح اهداف النقابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
اهدافها لا تنص اطلاقا	2.72	0.57	بين المجموعات	13.99	2.00	6.99	24.64	0.00
اهدافها تنص كليا	3.84	0.54	داخل المجموعات	33.21	117.00	0.28		
اهدافها تنص جزئيا	3.37	0.52	المجموع	47.20	119.00			

يظهر من الجدول رقم (18) أن هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير وضوح اهداف النقابة، حيث بلغت قيمة (F) (24.64) وهي قيمة دالة إحصائياً، و عليه ترفض الفرضية الفرعية السابعة بصيغتها الحالية و تقبل الفرضية البديلة ، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، الجدول رقم (19) يوضح ذلك.

الجدول رقم (19): نتائج تطبيق طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير وضوح اهداف النقابة

وضوح اهداف النقابة	المتوسط الحسابي	اهدافها لا تنص اطلاقا	اهدافها تنص كليا	اهدافها تنص جزئيا
اهدافها لا تنص اطلاقا	2.72		1.12*	0.65
اهدافها تنص كليا	3.84			0.47-
اهدافها تنص جزئيا	3.37			

*دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يظهر من الجدول رقم (19) أن مصادر الفروق كانت بين وضوح اهداف النقابة (اهدافها لا تنص اطلاقا، اهدافها تنص كليا) عند مراجعة المتوسطات الحسابية يتبين أن الفروق لصالح وضوح اهداف النقابة (اهدافها تنص كليا) بمتوسط حسابي (3.84) من خلال نتائج الدراسة يجب ان تعمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام ونقابة المهندسين بشكل خاص ان تظهر بوضوح اهدافها المتعلقة بنشاطات المسؤولية الاجتماعية.

النتائج:

1. يظهر من عينة الدراسة ان أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير طبيعة العمل (86.7%) للعاملين بالقطاع العام، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (5.8%) للعاملين بالقطاع الخاص، بينما بلغت نسبة المنتسبين للنقابة والذين هم بدون عمل (7.5 %)
2. كما و يظهر من عينة الدراسة ان أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير إجمالي عدد الدورات التدريبية (52.5%) للذين شاركوا باقل من 4 دورات تدريبية وهذه نسبة عالية
3. وبلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير وضوح اهداف النقابة وخططها وبرنامجها في تطبق المسؤولية الاجتماعية (59.2%) يعتبرون ان اهداف و خطط وبرامج النقابة واضحة جزئيا على تطبق المسؤولية ، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (14.2%) يعتبرون ان اهداف و خطط وبرامج النقابة لا تنص اطلاقا على تطبق المسؤولية
4. يظهر من التحليل الاحصائي أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد اداة الدراسة تراوحت بين (3.35 -3.46) بدرجة تقييم متوسطة لجميع أبعاد اداة الدراسة، جاء في المرتبة الأولى البعد " الاخلاقي" ، وفي المرتبة الثانية جاء البعد "الخيري" ، وفي المرتبة الثالثة جاء البعد "الاقتصادي" ، وجاء في المرتبة الرابعة البعد "القانوني" .
5. يظهر من المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات البعد " الاقتصادي ان هناك ضعف في سعى النقابة لتوفير فرص عمل لكافة المنتسبين وخلق مناخ مناسب وآمن للعمل وخصوصا في ظل وجود ما نسبته 7.5% من افراد العينة لا يعملون.
6. يظهر من المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات البعد القانوني هناك ضعف في تحمل النقابة الاضرار التي قد يتعرض لها المستفيدون من خدمات اعضائها

7. تبين من خلال التحليل الاحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير المستوى التعليمي ،أن مصادر الفروق كانت بين المستويات التعليمية (بكالوريوس، دكتوراه) والمستويات التعليمية (ماجستير، دكتوراه) عند مراجعة المتوسطات الحسابية يتبين أن الفروق لصالح المستوى التعليمي (دكتوراه) .

8. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً للمتغيرات (الخبرة الوظيفية ، اجمالي عدد الدورات التدريبية ، وضوح اهداف النقابة وخططها وبرامجها.

التوصيات:

وفقًا للاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة وكذلك النتائج التي تم الحصول عليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات تم الخروج بالتوصيات الآتية:

1. أن تتبني مؤسسات المجتمع المدني لمضامين المسؤولية الإجتماعية لما لها من اهمية في تحقيق العديد من الأهداف المجتمعية منها والمنظمية.

2. يجب على النقابات تكثيف جهودها لتوفير مزيد من فرص العمل لمنتسبيها وخصوصا في ظل وجود ما نسبته معتبرة من افراد العينة لا يعملون.

3. كذلك يجب على النقابة العمل على ايجاد مراكز لتدريب اعضائها وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة على كيفية تقديم الخدمات للمستفيدين من المجتمع المحلي.

4. تعزيز البعد الخيري في النقابة لما له من اثار ايجابية من تخفيف الاثار السلبية على المجتمع بكل تفصيلاته

5. الاهتمام وابراز الجانب الاعلامي في مشروعات وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقودها النقابة

6. وضع مقاييس ومؤشرات خاصة بالمسؤولية الإجتماعية استنادا إلى المقاييس العالمية وأفضل الممارسات في مجال المسؤولية الإجتماعية بما يتناسب وبيئة المملكة الأردنية الهاشمية.

7. فتح باب الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الحكومي لوضع خطة استراتيجية من شأنها رفع تطبيق المسؤولية الإجتماعية ونمط أدائها.

8. إلزام مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام و نقابات المهندسين الزراعيين بشكل خاص بالإفصاح عن مساهماتها الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. ابو النصر ، مدحت محمد ،المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، القاهرة ، دار الكتب المصرية ،2015 .
2. البكري، ثامر ياسر، التسويق و المسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 1 ، عمان، الأردن، 2001
3. البكري، ثامر ياسر، التسويق و المسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره
4. البكري، ثامر، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، (2006)، ص 217.
5. الروابدة ،محمد علي و عبابنة، رائد اسماعيل (2010)،مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها في المؤسسات العامة بالأردن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ،الكويت ،مجلد 48 ،عدد 4 ،2010 .
6. االزريقات ، خالد خلف سالم ، (2012) اثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الاردنية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد31.
7. السكارنة، بلال خلف ، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط 1 ،عمان الأردن ،2009
8. الصيرفي ،محمد ، المسؤولية الاجتماعية للإدارة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، ط 1 ،2007.
9. الغالبي، طاهر محسن منصور ،منهل ،محمد حسين ، الاداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدوران العمل : دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب والشركة العامة للحديد والصلب في العراق ، ابحاث جامعة اليرموك ،المجلد العشرون ، العدد الاول ،2004 ،105- 141 .
10. الفيحان، إيثار عبد الهادي، وسلمان، سعدون محسن، (2012)، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 30 .
11. المعاني، أحمد إسماعيل، وعريقات، أحمد يوسف، الصالح، أسماء رشاد، وجرادات، ناصر محمد سعود، (2011) ، قضايا إدارية معاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ص 391-393
12. المعاني ،واخرون ، 2011، مرجع سبق ذكره .
13. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، www.eicds.org
14. سويدان، نظام موسى، (2010) ، التسويق المعاصر ، بمفاهيم جديدة بعد عام 2004- 2007 ،الطبعة الأولى، دار إسحاق للنشر والتوزي، 223
15. صالح الحموري و رولا المعايطة (2015) ، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ،الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن.
16. طالب مهدي، تفعيل وتنمية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، www.alsabaah.com.
17. عبد الرحمن ،احمد عبد الكريم، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال :مجالاتها ،معوقات الوفاء بها: دراسة ميدانية تطبيقية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مجلد 11 ، عدد 2، 1997 ،169-198 .

18. موسى قاسم القريوتي، رياض عبدالله الخوالدة، مازن كمال قطيشات، محمد فالح الحنيطي، محمد عطوة المعايطة (2014) ، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة في شركة زين للاتصالات الخلوية، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 41، العدد 1 .

19. هاني الحوراني وآخرون، دراسات حالة حول أداء منظمات المجتمع المدني في الأردن، ج2 ، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان ،2004.

20. وفاء التميمي(2010) واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في التسويق للشركات المنتجة لمستحضرات التجميل) ، دراسة ميدانية مبنية على آراء مجموعة من مديري شركات إنتاج مستحضرات التجميل)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد6 ، عدد 3

ثانيا: المراجع الأجنبية :

1 - Archie, B., Carroll, 1991," The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward theMoral Management of Organizational Sta keholders". Business Horizons 34(4), 39-48

2 . Hani H. Al-Dmour and Hayat A. Askar, The Impact of Corporate Social Responsibility on Companies Perceived Performance: A Comparative Study between Local and Foreign Companies in Jordan, Jordan Journal of Business Administration, Volume 7, No. 1, 2011 .

3- Vida Skudiene, Vilte Auruskeviciene, (2012) "The contribution of Corporate Social responsibility to internal employee motivation", Baltic Journal of Management, Vol. 7 Iss: 1, pp.49 – 67